



والبحث العلمي
جمهورية مصر العربية



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي

تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"

التقرير الختامي

الإسكندرية 25 ديسمبر 2015

مقرّ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

التقرير الختامي

للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي

في الوطن العربي

"تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"

الإسكندرية 14 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 25 ديسمبر 2015

باستضافة كريمة من جمهورية مصر العربية، وبمشاركة وفود من ثمانية عشر (18) دولة عربية (ملحق رقم 1) عقد في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي يوم 12 ربيع الأول 1437 الموافق لـ 25 ديسمبر 2015، وموضوعه:

"تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"

بدأت فعاليات المؤتمر بأيات من الذكر الحكيم تلتها الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

أعلن الأستاذ الدكتور محمد بن عبد العزيز العوهلي وكيل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية ممثل رئيس المؤتمر الرابع عشر، بدء أعمال المؤتمر الخامس عشر نيابة عن معالي وزير التعليم بالمملكة العربية السعودية رئيس المؤتمر الرابع عشر.

الجلسة الافتتاحية:

انطلقت الجلسة الافتتاحية بالترحيب بأصحاب المعالي ورؤساء الوفود المشاركين في المؤتمر، ووجه فيها الشكر إلى المنظمة على تنظيم المؤتمر، وإلى جمهورية مصر العربية على استضافته. وسارت فعاليات الجلسة الافتتاحية على النحو الآتي:

- كلمة ترحيبية للأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار مدير الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري التي احتضنت المؤتمر في مقرها، بدأها بالترحيب بمعالي الوزراء وجميع المشاركين في المؤتمر في مقر الأكاديمية وبين أن هذه الدورة تناقش موضوعا مهما هو تمويل

التعليم في الوطن العربي، ثم قدم عرضاً تناول فيه تاريخ نشأة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والجهود المبذولة لتطوير العملية التعليمية فيها، ونوعية البرامج التي تقدمها، وحصولها على شهادة الجودة من مصر، وعضويتها في المؤسسات العربية والدولية، كما أشار إلى علاقتها المتعددة مع المنظمات المتشابهة. (ملحق رقم 2)

- كلمة معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألكسو، التي بدأها بتوجيه الشكر إلى جمهورية مصر العربية متمنياً بأن يحفظها الله عماداً وسنداً لكل العرب، ثم تقدّم بالشكر إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لرعايته للمؤتمر، ولما تحظى به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من رعاية سامية من لدنه ومن دعم لها من جميع مؤسسات التربية والتعليم والثقافة في جمهورية مصر العربية.

كما وجّه التّحية والعرّفان من خلاله إلى الشعب المصري العربي الأصيل، كما وجّه الشكر إلى معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشحي على دعوته الكريمة لاستضافة هذا المؤتمر، وحسن التنظيم، وحفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة، وإلى كافة منتسبي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإلى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري إحدى منظمات العمل العربي المشترك المتميزة.

وأشار إلى أنّ اختيار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لموضوع هذا المؤتمر "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي" يتزامن مع جملة من الضغوط على مؤسسات التعليم العالي وجامعاته. فالمجتمع ومنظّماته المختلفة والقيادات والإعلام يطالبون بشكل ملحّ مؤسسات التعليم العالي بمواجهة المتغيّرات الجديدة مثل الدخول إلى مجتمع المعرفة، واستخدام تقانات المعلومات والاتصال، والعمل على محاربة البطالة، ومحاربة التطرّف والإرهاب، وغيرها من المطالب التي تُوجّه بشكل يومي إلى مؤسسات التعليم العالي. ولا شكّ أنّ هذه المؤسسات قادرة على أن تحقّق هذه المتطلّبات إذا ما توفر لها التمويل اللازم.

وبين أنّه مع إدراك المنظمة للظروف الاقتصادية التي تمرّ بها أمتنا العربية في الوقت الحالي إلّا أنّها تؤكد بأنّ تمويل التعليم وزيادة ميزانياته يمثلّ أهميّة قصوى حتى في ظلّ هذه الظروف، وتؤكد كذلك على ضرورة وضع الآليات الدقيقة والتشريعات الصّارمة لإدارة التمويل وتحقيق الشّافية والنّجاعة في استخدامه فيما يحقّق تلك المطالب ويعزّز من جودة التعليم العالي العربي.

وفي ختام كلمته وجّه دعوة إلى الأثرياء في الوطن العربي لتقديم دعم مالي للتعليم، مؤكداً على ضرورة العمل على تعزيز التعاون العربي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بما يسهم في تحقيق تنمية حقيقية، ويساعد الدول العربية التي تُعاني العوز في الارتقاء بتعليمها العالي. (ملحق رقم 3).

- وألقى معالي الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري الأمين المساعد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية كلمة ترحيبية أشار فيها إلى أن هذا المؤتمر فرصة حقيقية لمناقشة ما نحتاجه من سياسات للتعليم العالي والبحث العلمي في وطننا العربي، وأكد على أهمية استخدام اللغة العربية في التعليم والبحث العلمي، وعلى التعاون بين الجامعات العربية في مجالات البحث العلمي، وكذلك الاستفادة من تجربة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري باعتبارها إحدى مؤسسات العمل العربي المشترك.

- كلمة معالي وزير التعليم بالمملكة العربية السعودية الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد العيسى، رئيس المؤتمر الرابع عشر، ألقاها نيابة عنه سعادة الدكتور محمد بن عبد العزيز العوهلي وكيل وزارة التعليم، نقل في مستهلها تحيات الملكة العربية السعودية لقيادة وحكومة وشعبا إلى المشاركين في المؤتمر متمنية للمؤتمر التوفيق والنجاح بما يحقق مصالح الأمة العربية وتطلعاتها ورفعتها، وتوجه بالشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية لاستضافتها ورعايتها الكريمة لهذا المؤتمر. كما توجه بالشكر إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وعلى رأسها معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب وفريق المنظمة على الجهود الكبيرة التي بذلوها لإنجاح المؤتمر، ومساعدتهم في نقل الخبرات والتجارب بين الدول العربية، ونفيع دور التربية والثقافة والعلوم في إنماء وتطوير مجتمعاتنا العربية. ثم بين أهمية موضوع المؤتمر الذي يعكس اهتمامات الدول العربية بالتعليم، وهو ما يتطلب من الجميع توحيد الجهود لتطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما يخدم التنمية العربية المشتركة، ونقل اعتذار معالي الوزير عن الحضور شخصيا لارتباطاته المسبقة. (ملحق رقم 4).

- كلمة معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشحي وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية، استهلها بنقل تحيات فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية راعي المؤتمر، وتمنياته له بالتوفيق والنجاح، ثم توجه باسمه بالتحية إلى معالي الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر، وإلى معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى أمانة الجامعة العربية، وإلى رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ثم أشار إلى أهمية موضوع المؤتمر باعتبار تمويل التعليم العالي من القضايا الملحة، كما يعد تحديا وعبءا ثقيلًا يقع على كاهل الحكومات، واعتماده، أي التمويل، بصفة أساسية في الغالب الأحوال على ما تخصصه الدولة في موازنتها، وأشاد بأهمية دور الألكسو في تنسيق الرؤى بين الدول العربية في مجالات اختصاصها، مضيفا أن قضايا التعليم عموما وتمويل التعليم خاصة يشغل الحكومة المصرية، داعيا إلى تعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية في هذا المجال. (ملحق رقم 5)

الجلسة الإجرائية:

استهلت الجلسة الإجرائية باختيار معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشحي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية مصر العربية، رئيساً للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.

ثم وافق المؤتمر على تشكيل هيئة المكتب على النحو الآتي:

- معالي الأستاذ الدكتور ماجد بن علي النعيمي نائباً لرئيس المؤتمر.
- معالي الأستاذة الدكتورة جميلة المصلي نائباً لرئيس المؤتمر.
- الأستاذ الدكتور جمال بوقزاطة مقرراً عاما للمؤتمر.

وتشكلت لجنة الصياغة من هيئة المكتب ومن السادة:

- الأستاذ الدكتور يحي الصايدي وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عضوا.
- الأستاذ الدكتور أبو القاسم البديري وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عضوا.
- الدكتور علي زهدي شفور وفد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عضوا.

ثم عرض سعادة المقرّر العام للمؤتمر جدول المقترح من قبل اجتماع الخبراء، وقد تم تعديله ثم اعتماده من قبل المؤتمر (ملحق رقم 6).

جلسة العمل الأولى:

عقد المؤتمر جلسة عمله الأولى في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة 25 ديسمبر 2015 برئاسة معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشحي رئيس المؤتمر الذي أعطى الكلمة إلى المنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في المؤتمر وذلك على النحو الآتي:

- كلمات المنظمات المشاركة:

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي).
 2. المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة.
 3. اتحاد مجالس البحث العلمي العربية.
- وبعد الانتهاء من كلمات المنظمات المشاركة طلب رئيس المؤتمر عرض الوثائق الرسمية للمؤتمر على النحو الآتي:

تقرير المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن تنفيذ توصيات

المؤتمر الرابع عشر

عرض الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقريراً حول ما قامت به المنظمة لتنفيذ التوصيات الموجهة إليها، وما بذلته الدول العربية في تنفيذ التوصيات التي تهمها.

وأشار معاليه إلى أنه صدر عن المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية ست عشرة توصية منها سبع توصيات موجهة إلى المنظمة، وتسع توصيات تهم الدول العربية ومؤسساتها المختصة، وتوصية واحدة تهم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة.

وتمحورت جلّ التوصيات حول تطوير التشريعات والأنظمة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بما يضمن استقلاليتها وإبعادها عن الصراعات السياسية، واستكمال ما تمّ الشروع به من هيئات لرعاية البحث العلمي وتطويره، والانفتاح على المنظمات الإقليمية والدولية بما يساهم في تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

واستناداً إلى ما سبق، فإنّ تقرير المدير العام وضّح الجهود التي قامت بها المنظمة على مستوى متابعة تنفيذ التوصيات وذلك على النحو الآتي:

1. التوصيات الموجهة إلى الدول العربية

اشتملت التوصيات الصادرة عن المؤتمر الرابع عشر (الرياض مارس 2014) على تسع توصيات موجهة إلى الدول العربية، وقامت المنظمة بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات بالتواصل مع اللجان الوطنية العربية للتربية والثقافة والعلوم والمؤسسات ذات الصلة للوقوف على ما تمّ إنجازه، غير أنه لم يصل إلى المنظمة سوى تقارير ست دول عربية قامت بجهود لتنفيذ تلك التوصيات وهي: البحرين، وتونس، وقطر، والكويت، وعمان، والجزائر.

ونوضّح فيما يلي الكيفية التي نُفّذت من خلالها الدول تلك التوصيات:

التوصية الأولى: دعوة الدول العربية إلى إيلاء عناية خاصة للنشر العلمي عربياً ودولياً باللغة العربية وباللغات الأجنبية.

قامت البحرين بوضع لائحة موحدة للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي تؤكد الاهتمام بالنشر العلمي، وكذلك توفير الشروط لإنشاء قاعدة بيانات تضمّ النشر العلمي لأعضاء الهيئات التدريسية. أمّا تونس فقد قامت من خلال جامعته الافتراضية ووضع المحتويات البيداغوجية مُرقمنة لفائدة الأساتذة

والطلبة بالجامعات التونسية وبعض الجامعات الأوروبية ومتوسطة، وتم إعداد منظومة على الشبكة خاصة بالبحوث العلمية المنجزة حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال وبلغت 553 وحدة على الشبكة وأوضح تقرير عُمان بأنها خاطبة جميع الجهات ذات العلاقة لتحفيزها على النشر العلمي مع العلم بأن المؤسسات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي تنشر إنتاجها الورقي على الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" باللغتين العربية والإنجليزية. أما الجزائر فتشير إلى إنشاء اللجنة الوطنية للمجلات العلمية والتي تتكفل بالفصل في ملائمة المجلات العلمية الملائمة لنشر الأعمال العلمية، كما أنشئت النظام الوطني للتوثيق عبر الإنترنت والذي يتيح للأسرة العلمية والطلبة الولوج إلى مختلف المجلات وقواعد البيانات العالمية، ووصل عدد المجلات العلمية الجزائرية إلى 274. وأكدت الكويت سعيها إلى نشر الثقافة لدعم قيم المواطنة والتعريف بالأنشطة والأبحاث عربيا وعالميا في المجالات المختلفة الوطنية.

التوصية الثانية: دعوة الدول العربية إلى العناية بغرس أسس ومهارات البحث العلمي لدى الشباب والناشئة

أوضحت البحرين بأنه تم إقرار وتدشين إستراتيجية وطنية للبحث العلمي على مستوى المملكة. أما تونس فقد وضعت خطة متكاملة بغرض توعية مختلف الأطراف وتدريب المكونين والتقنيين على التحكم في استعمال تقانات المعلومات والاتصال وتوظيفها في أنشطة التعليم الافتراضي والبحث العلمي. وأوضح تقرير الكويت بأنها تعمل على إعداد برامج لتشجيع القراءة الحرة في المراحل التعليمية المختلفة، إضافة إلى مشاركة قطاعات المجتمع الخاصة والحكومية في تقديم جوائز معنوية وتشجيعية ومادية لطلبة المدارس بالمراحل المختلفة والجامعات، وكذلك تعزيز فقرات البحث العلمي في جداول الأنشطة اللاصفية، وتعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو إدارة المعرفة والبحث العلمي. كما أفادت عُمان بأن برنامج دعم بحوث الطلاب التابع لمجلس البحث العلمي يستهدف طلبة المرحلة الجامعية الأولى ممن يدرسون في مؤسسات التعليم العالي والكليات والجامعات داخل السلطنة، كما أن البرنامج يتيح لكل من لديه الرغبة من الطلاب فرصة المشاركة في تنفيذ مشاريع بحثية. ويشير تقرير الجزائر إلى تنظيم معارض على مستوى الجامعات والمدارس والأماكن العمومية لتبسيط وتعميم العلوم لجميع فئات الشباب لنشر الثقافة العلمية.

التوصية الثالثة: دعوة الدول العربية إلى الاهتمام بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد بوصفه أحد التوجهات الحديثة في مفهوم التعليم مدى الحياة والتعليم المستمر، والعناية به خاصة لدى الفئات التي لم تتمكن من إتمام التعليم النظامي أو في المناطق الجغرافية التي لم ينشر فيها التعليم الجامعي وخاصة لدى الإناث.

أفادت البحرين بأن الموافقة تمت على إنشاء مراكز للتعليم المستمر في عدة مؤسسات للتعليم العالي، كما تم البدء بصياغة معايير ومؤشرات الاعتماد المؤسسي والبرامجي للتعليم النظامي كمرحلة

أولى. وسيتم صياغة معايير ومؤشرات للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد مستقبلا. أما تونس فقد أكدت على أنّ إحداهن جامعة تونس الافتراضية يندرج في إطار مراهنة قطاع التعليم العالي على التحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتوظيفها في تحسين جودة عروض التكوين ودعم برامج التكوين المستمر والتعلم عن بعد. وأكدت قطر على أنه تمّ وضع آلية ومعايير لإرسال الطلاب إلى برامج التعليم عن بعد للحصول على الدرجات العليا. أما الكويت فقد أكدت على أنها تشجّع التعلم الذاتي، وتفكر في وضع إستراتيجيات إجرائية لمفهوم التعلم مدى الحياة. وأشارت سلطنة عمان بأنها فتحت فرع للجامعة العربية المفتوحة كجزء من اهتمامها في هذا المجال واعترفت ببرامج التعلم الشبكي On line لدرجتي الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات الدولية، وتشير الجزائر إلى تشكّل الشبكة الجامعية للتعليم عن بعد من 106 مؤسسة جامعية، وإطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد. وبلغ عدد الطلبة المنتسبين إلى هذه الجامعة 50.000 تشكل نسبة الإناث 60% منهم، إضافة إلى إقامة شبكة خاصة بالتعليم الإلكتروني، وشبكات خاصة بالمحاضرات المرئية، وإنشاء خلايا للتعليم عن بعد في جميع المؤسسات الجامعية، وإنشاء أقسام خاصة بالتعليم عن بعد وتجهيزها داخل الجامعات ذات طاقات استيعابية ومقاعد بيداغوجية مختلفة.

التوصية الرابعة: دعوة الجامعات العربية إلى الاستفادة من التعليم عن بعد في تغطية المقررات الدراسية العامة.

أشارت البحرين إلى أنها تسعى إلى صياغة معايير ومؤشرات للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد. أما تونس فقد أكد تقريرها على دعم التكوين الحضوري بالجامعات عبر تطبيق الموارد البيداغوجية التي تسمح لجميع الطلبة النظاميين والمسجلين عن بعد بالمؤسسات الجامعية التونسية من تسجيل آلي بموقع جامعة تونس الافتراضية، وأكدت الجزائر على أنها عممت استعمال منصات التعليم عن بعد في قسم التدرّج / تعليم عن بعد: وألزمت الطلبة بحضور تجمّعات دورية نصف شهرية زيادة في تكوينهم عن طريق الأرضية التعليمية ومرافقتهم على الإنترنت.

التوصية الخامسة: دعوة الدول العربية إلى وضع التشريعات والسياسات للتوسع في التعليم المفتوح

والتعليم عن بعد والعمل على إيجاد آليات تعاون وتنسيق فيما بينها.

أقرت البحرين نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، الذي سيبنى مستقبلا معايير التعليم المفتوح والتعليم عن بعد. والذي سيتم من خلاله تعديل وتطوير التشريعات النّاطمة لعمل التعليم العالي، ودراسة سياسة التوسع في التعليم المفتوح عن بعد وذلك بعد إصدار التشريعات المناسبة. وأفادت تونس بأنها تعمل على مضاعفة مجالات التعاون على الصعيد الوطني والدولي وزيادة تنوعها بإرساء شراكات علمية وتكنولوجية ناجحة مع الجامعات الأجنبية قصد الاستفادة من تجارب هذه الأخيرة في

ميدان التعلّم عن البعد. وأوضحت الكويت مساهمة المؤسسات الدّوليّة التي تهتم بمفهوم التعلّم مدى الحياة، مثل البنك الدولي، واليونسكو، والاتحاد الأوروبي. وكذلك أكّدت على وضع آليات برامج التدريب للتعلّم مدى الحياة. أمّا الجزائر فقد بيّنت بأنّه تمّ الشروع في تعديل بعض النصوص لاسيّما المرسوم التنفيذي رقم 08-265، المتضمّن نظام الدراسات لنيل شهادة الليسانس وشهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه، بحيث تمّ إدخال أنماط جديدة من التكوين مثل التكوين عن بعد، والتكوين غير الإقليمي، والتكوين التناوبي، والتكوين عبر الشبكة.

التوصية السادسة: دعوة الجامعات العربية إلى إعطاء عناية خاصّة لتعليم اللغة العربية وتعلّمها في برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

أكّدت البحرين على أنّ مجلس التعليم العالي يولي اهتماما كبيرا للغة العربية من خلال إلزاميّة دراسة مقرّر اللغة العربية في جميع البرامج كمتطلّب إجباري ضمن الخطة الدراسية. وهو ما سيطبق على برامج التعلّم المفتوح والتعليم عن بعد حال الترخيص لها. أمّا تونس فقد قامت برقمنة العديد من المحتويات البيداغوجية باللّغة العربية. وأوضحت الكويت أنّها تجري مسابقات في فنون اللّغة العربية والاهتمام بمناهجها في المراحل التعلّمية وكذلك الاهتمام بإعداد المعلم. أمّا عُمان فقد أشارت بأنّ مؤسسات التعليم العالي تطرح برامج أكاديمية باللّغتين العربية والإنجليزية في مختلف المجالات. وبيّنت الجزائر أنّ اللغة العربية مكرّسة في دستور البلاد. كما أجرت جامعة التكوين المتواصل في الفترة الممتدة ما بين 2005 و2012، دورات تكوين عن بعد في شهادة الليسانس على المدى الطويل وال المدى القصير في تخصّص اللّغة العربيّة لفائدة أساتذة التعليم المتوسط في إطار اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية الوطنية.

التوصية السابعة: دعوة الدول العربية إلى النظر في تبادل الاعتراف والاعتماد للدرجات العلمية والشهادات التي تصدرها فروع الجامعة العربية المفتوحة شريطة أن تكون هذه الدرجات العلميّة والشهادات معتمدة من بلد الفرع الذي أصدرها.

بيّنت البحرين أنّها تعتمد شهادات الطلبة الخريجين التي تصدرها فروع الجامعة العربية المفتوحة شريطة أن تكون هذه الدرجات العلميّة والشهادات معتمدة من البلد الفرع الذي أصدرها. أمّا قطر فقد أوضحت بأنّه تمّ اقتراح قرار بمعادلة شهادات الدرجات الأكاديميّة المتحصّله بطريقة التعليم عن بعد وتمّ رفعه إلى الجهات الإداريّة المختصة. وأكّدت الكويت على توحيد المناهج بين فروع الجامعات العربية المفتوحة. وبيّنت الجزائر بأنّ من ضمن النظام الجديد لإعادة هيكلة الإدارة المركزيّة لوزارة التعليم العالي

تمّ استحداث مديرية للمعادلات والشهادات والتوثيق الجامعي إضافة إلى الانتهاء من مشروع مرسوم تنفيذي يحدّد شروط وكيفية الاعتراف بمعادلة الشهادات، والرتب الجامعية.

التوصية الثامنة: دعوة الدول العربية إلى الاهتمام بإدماج تقانات التعلّم الإلكتروني ضمن المناهج وإدارات التعليم في جميع مسارات التعليم الجامعي.

أشارت البحرين بأنه تمّ إقرار إستراتيجية التعليم العالي والتي تتضمن أهدافا بإدماج تقانات التعلّم الإلكتروني، وبيّنت تونس بأنه تمّ إحداث جامعة تونس الافتراضية لتسهيل نشر الثقافة الرقمية وإشاعة ثقافة التكوين الذاتي، والتعلّم عن بعد والتعلّم مدى الحياة وذلك بالتعاون مع بقية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التونسية. أمّا الكويت فقد أكّدت على أنه تمّ إدخال التعليم الرقمي في المدارس والمناهج والحدّ من المصادر الورقية. وأوضحت عُمان بأنها تقدّم المساقات التعليمية في عدد من المؤسسات التعليمية بالسلطنة إلكترونيا. سواء فيما يتعلّق بنظم التسجيل أو التّواصل مع عضو هيئة التدريس. وبيّنت الجزائر بأنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قامت بدعم التعليم الإلكتروني داخل المؤسسات وبشكل موحد وذلك من خلال تشجيع استعمال المعلومات العلمية والتقنية كدعم لنظام التعليم الإلكتروني من جهة، وكموارد إلكترونية في خدمة المجتمع الجامعي وكلّ الباحثين من جهة أخرى.

التوصية التاسعة: دعوة وزارات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي إلى تقديم تقرير شامل عن التطوّرات والإنجازات التي حققتها خلال فترة التقرير 1981-2011.

قدّمت سلطنة عمان تقريرا حول واقع التعليم العالي والجهود التي بذلت منذ إنشاء الوزارة سنة 1994 على مستوى التشريعات والأهداف والهيكل والتطور الكمي والنوعي. وأفاد تقرير البحرين بأنه تمّ توثيق مراحل وإنجازات وتطوّرات قطاع التعليم العالي في المملكة. وأوضحت الجزائر بأنّ عدد الطلبة في مختلف الأطوار والتخصّصات بلغ 1.500.000 طالب، كما بلغ عدد أساتذة التعليم العالي 52824 أستاذا، منهم 14790 أستاذا محاضرا. وكذلك بلغ عدد الباحثين الدائمين في مراكز ووحدات البحث 2083 باحثا، إضافة إلى 27622 أستاذا باحثا في مخابر البحث الجامعية.

وخلاصة القول إنّ التقارير المقدّمة لم تشر إلى تقديم تقارير شاملة عن تطوّر التعليم العالي باستثناء سلطنة عُمان والجزائر وهو الأمر الذي انعكس على تنفيذ التوصية الموجهة إلى المنظمة بإصدار تقرير شامل عن تطوير التعليم العالي في الوطن العربي.

2. التّوصيات الموجّهة إلى المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم

سعت المنظّمة منذ أن تمّ اعتماد توصيات المؤتمر الرابع عشر الموجّهة إليها إلى وضع الآليات التي تسهم في تنفيذها من جهة، وترجمتها إلى برامج ومشروعات خلال الدورة الماليّة 2015-2016، من جهة أخرى. وفيما يلي نوضّح الجهود التي قامت بها المنظّمة:

التوصية الأولى: دعوة المنظّمة العربيّة إلى إجراء دراسات مقارنة بين مخرجات التعليم المفتوح والتعليم النظامي لمعرفة مدى مواهبتها لسوق العمل.

شرعت المنظّمة في التّواصل مع الجهاز الوطني والأكاديمي وضمان الجودة بدولة الكويت، وكذلك الجامعة العربيّة المفتوحة لإنجاز الدراسة المقارنة بين مخرجات التعليم المفتوح، والتعليم النظامي بغرض تعرّف مدى مواهبتها، كما اتّجهت المنظّمة نحو البحث عن مزيد الشّركاء لإنجاز المطلوب تحقيقاً للشفافية والوصول إلى أفضل النتائج التي يمكن أن تفيد صاحب القرار والمؤسّسات المعنية. وستقدّم ما سنتوصّل إليه بهذا الشأن للمؤتمر في دورته القادمة.

التوصية الثانية: الاطلاع على دليل معايير الاعتماد والجودة في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات العربيّة، ودعوة المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم إلى مراجعته في ضوء ملاحظات الخبراء والدول العربيّة وعرضه على المجلس التنفيذي للمنظمة في دورته القادمة (مايو 2014) لاعتماده.

أنجزت المنظّمة وثيقة الدليل الخاصّ بمعايير الاعتماد في التعليم المفتوح والتعليم عن بعد في الجامعات العربيّة بعد مراجعته في ضوء الملاحظات التي أبدتها الدول والسّادة الخبراء، وعُرضت الوثيقة على المجلس التنفيذي في دورته 103 والذي أوصى باعتمادها، وتمّت طباعتها وستوزع على الدول والمؤسّسات المعنية.

التوصية الثالثة: دعوة المنظّمة إلى إعداد الدراسات والمقارنات المرجعيّة الإقليميّة والعالميّة لآليات اعتماد المؤهّلات الدراسيّة الصادرة عن مؤسّسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

التوصية الرابعة: دعوة المنظّمة إلى العمل على التنسيق الفعال بين مؤسّسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد وصولاً إلى اعتماد معايير وآليات مشتركة للمؤهّلات الأكاديميّة في الوطن العربي.

نظراً إلى ارتباط مخرجات التوصية الرابعة بمضمون التوصية التّالفة. قامت المنظّمة بالتنسيق والتشاور مع الجامعات والشبكة العربيّة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، ودعوة مؤسّسات التعليم المفتوح والتعليم

عن بعد إلى عقد اجتماع يتم من خلاله البحث في صيغ فعّالة لآليات التنسيق بين هذه المؤسسات وإعداد الدراسات المقارنة، وتقديم أوراق عمل حول المعايير المعتمدة لدى المؤسسات المشاركة وتجربتها في مجال اعتماد المؤهلات الدراسية الصادرة عن مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، بهدف وضع دليل مرجعي لاعتماد معايير وآليات مشتركة للمؤهلات الأكاديمية في الوطن العربي.

وستعمل المنظمة على عرض نتائج تنفيذ هاتين التوصيتين في الدورة السادسة عشرة للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.

التوصية الخامسة: دعوة المنظمة إلى التعاون مع الجهات المختصة في الدول العربية لتوحيد المصطلحات الخاصة بمفاهيم التعلّم الإلكتروني والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

كلّفت المنظمة مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع لها بإعداد معجم متخصص في مصطلحات التعلّم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وقام المكتب باختيار فريق عمل لإنجاز المطلوب، وستعمل المنظمة على ضبطه ومراجعته وعرضه على مؤتمر التعريب القادم لاعتماده.

التوصية السادسة: دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى استكمال التقرير بالاعتماد على البيانات والمعلومات والتقارير المتاحة لديها، وعلى ما ستقدمه الدول، وإصدار وثيقة مرجعية حول تطور التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي خلال ثلث قرن.

بالنسبة إلى تنفيذ الجزء الأول من هذه التوصية والخاص باستكمال البيانات والمعلومات فقد تمّ مراجعة التقرير وتحيينه، أمّا الجزء الثاني فإنّ المنظمة لم تتلقَ أيّ تقارير أو بيانات ومعلومات من الدّول العربية باستثناء سلطنة عُمان والجمهورية الجزائرية ولهذا فإنّ المنظمة تأمل من مؤتمر الموقر اتخاذ توصية تحثّ الدّول العربية على موافاة المنظمة بالتقارير والبيانات والمعلومات الخاصة التي تمكّنها من إعداد تقرير شامل عن تطوّر التعليم العالي في الوطن العربي.

التوصية المشتركة بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة: اعتماد الإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ الخطوات الكفيلة باستكمال إجراءات اعتمادها.

قامت المنظمة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعرض الإستراتيجية على المجلس الاقتصادي (اللجنة الاجتماعية) والتي قامت بإدراجها على جدول أعمال القمة العربية في دورتها العادية مارس 2016 لاعتمادها.

وكانت هذه حصيلة ما تمّ تنفيذه من التّوصيات التي أقرّها المؤتمر الرابع عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي (الرياض 2014) في جانبها: الموجهة إلى المنظمة، والموجهة إلى الدول العربيّة.

وقد بذلت المنظمة ما أمكن من الجهود لتنفيذ التّوصيات الموجهة إليها، وستتابع خطوات التنفيذ اللّازمة لاستكمال إصدار الوثائق والآليات المحقّقة للتّوصيات بالتشاور مع المراكز المتخصّصة والخبراء، والمؤسسات المعنية في الوطن العربي.

أمّا في ما يخصّ الدول العربيّة، فإنّ ستّ دول عربيّة أرسلت تقاريرها إلى المنظمة بشأن تنفيذ التّوصيات الآتية، في حين أرسلت دولتان فقط تقريرين بشأن تطوّر التعليم العالي. ونأمل أنّ تقدّم الدول العربيّة التقارير اللّازمة بشأن تنفيذ التّوصيات الخاصّة بها. خاصّة فيما يتعلق بتقديم تقرير عن تطوّر التعليم العالي فيها خلال ثلاث قرن حتّى تتمكّن المنظمة من إصدار "وثيقة تطوّر التعليم العالي العربي في ثلاث قرن".

وبعد طباعة هذا التقرير وردنا تقرير جمهورية مصر العربيّة، وسيتمّ إدراجه ضمن التقرير العام للمؤتمر عند طباعته بصورته النهائيّة.

وقرر المؤتمر:

1. الإحاطة بما قامت به المنظمة من تنفيذ لتوصيات المؤتمر الرابع عشر.
2. توجيه الشكر إلى المدير العام للمنظمة ومعاونيه على ما قاموا به من جهد لتنفيذ التوصيات.
3. دعوة وزارات التعليم العالي إلى سرعة تنفيذ التوصية المعتمدة في المؤتمر الرابع عشر بشأن موافاة المنظمة بتقارير حول تطوّر التعليم العالي في بلدانها خلال الفترة 1981 - 2014 حتّى تتمكّن المنظمة من إصدار التقرير الخاص بتطور التعليم العالي في الوطن العربي خلال ثلاث قرن.

جلسة العمل الثانية:

عقد المؤتمر جلسة العمل الثانية في تمام الساعة الواحدة والرّبع من بعد ظهر يوم الجمعة 25 ديسمبر 2015 برئاسة معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشّيحي رئيس المؤتمر، الذي وجه بمتابعة عرض وثائق المؤتمر، وتم فيها الآتي:

- عرض مرئي موجز لوثيقة المؤتمر الرئيسيّة "تمويل التعليم العالي في الوطن العربي"، قدمها الأستاذ الدكتور نور الدين الدقي الخبير لدى المنظمة.
- عرض تقرير لجنة خبراء المؤتمر الخامس عشر: قدّم الأستاذ الدكتور صالح مفتاح العلام مقرّر اجتماع خبراء المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث

العلمي في الوطن العربي، تقريراً عن أعمال لجنة الخبراء التي عقدت اجتماعاتها يومي 22 و23 ديسمبر 2015، حيث استعرض الهيكل العام للتقرير الذي تضمّن ملخّص للدراسات، والتوجّهات العامّة للنقاش، وما خلصت إليه لجنة الخبراء من توصيات.

توجهات النقاش:

تلا عرض الوثيقة وعرض تقرير اجتماع الخبراء مداخلات من قبل معالي الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة تناولوا فيها النقاط الآتية:

- ذكر المشاركون بعض التجارب والمبادرات الوطنية في مجال تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في بلدانهم (تجربة الكراسي العلمية)، ودعوا إلى تبادل الخبرات وتعزيز التعاون العربي.
- ترحيب جامعة الكويت بإطلاق شبكة تواصل وقاعدة بيانات بين الجامعات والهيئات العربية لتبادل الخبرات، والمعلومات، والدراسات.
- التأكيد على اعتبار التعليم والبحث العلمي قضية أمن قومي.
- التأكيد على ديمقراطية التعليم ودوره في نشر الفكر النقدي وتعزيز الإبداع بما يساهم في مقاومة التطرف العنيف.
- دراسة إمكانية بعث صندوق عربي مشترك لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.
- التنسيق العربي لوضع آليات للاعتراف ومراقبة جودة مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، وضرورة وضع إطار يضمن التنافسية والشفافية في إدارة هذه المؤسسات وحوكمة تمويلها.
- التأكيد على أن مجانية التعليم مبدأ مكفول في القوانين والتشريعات العربية.
- التأكيد على أن بطالة الخريجين لا تعكس بالضرورة تدني مخرجات مؤسسات التعليم العربيّة إذ أنها تعود جزئياً إلى أسباب ذات علاقة بالسياسات التنموية للدول وقدرتها على توفير مواطن الشغل.
- الإقرار بوجود عدم توازن في خارطة التخصصات الدراسية بالمؤسسات الجامعيّة بما يدعو إلى ضبط القبول في الاختصاصات التي تلبّي احتياجات المجتمع.
- التأكيد على دور الجامعات في إحداث الأثر العلمي والمعرفي المطلوب مع توفير احتياجات سوق العمل.
- ضرورة تعزيز التنسيق العربي المشترك والتعاون البيئي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة وتوسيع استخداماتها في التعليم العالي لتخفيض كلفته.

- تعزيز قدرات الحكومة الصومالية على النهوض بقطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي من خلال دعم مؤتمر المانحين الذي ترعاه دولة الكويت ومنظمتي الألكسو والإيسسكو.
- ضرورة أن تترجم مخرجات هذا المؤتمر إلى نتائج ملموسة، والحرص على متابعة تنفيذها.
- أهمية قيام الدول العربية بتوفير البيانات وإتاحتها حتى تتمكن المنظمة من وضع خطة لتنفيذ التوصيات.

وفي إطار ما عرضه معالي وزير التربية والتعليم العالي الفلسطيني عن الاعتداءات والمجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي على المدارس والجامعات الفلسطينية، والإضرار بالبنية التحتية فيها. وجه الوزراء بإدانة الاحتلال الصهيوني للشعب الفلسطيني بكل أشكاله بما فيها انتهاك حرمة الجامعات والمدارس الفلسطينية وتنفيذ سياسة الاعتقالات والاعتقالات بحق الطلبة، والسعي إلى تعطيل المسيرة التربوية. ورفع وتيرة مساعدة الطلبة الفلسطينيين والمؤسسات الأكاديمية الفلسطينية بما فيها تقديم كافة أشكال الدعم المادي والمعنوي خاصة في مجال زيادة المنح الدراسية للطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية، وتشجيع التعاون بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العربية.

جلسة العمل الثالثة:

عقدت جلسة العمل الثالثة في تمام الساعة 16.30 من يوم الجمعة 25 ديسمبر 2015 وفيها تم:

- عرض مشروع التوصيات المقدمة للمؤتمر الخامس عشر:

قدم الأستاذ الدكتور جمال بوقزاطة المقرّر العام للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، تقريراً عن فعاليات المؤتمر الذي عقد اجتماعاته يوم الجمعة 25 ديسمبر 2015، حيث استعرض الهيكل العام للتقرير الذي تضمن ملخصاً لجميع التقارير التي قدمت في المؤتمر، والتوجهات العامة للنقاش، وما خلص إليه أصحاب المعالي الوزراء ورؤساء الوفود من توصيات، وبعد إبداء الملاحظات حولها تم إقرارها باتخاذ عدد من القرارات والتوصيات على النحو الآتي:

1. قرّر المؤتمر تشكيل لجنة متابعة من كل من: دولة رئيس المؤتمر الخامس عشر، ودولتي

نائبي الرئيس، والدولة المستضيفة للمؤتمر السادس عشر، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تتولى وضع آليات عملية وخطط زمنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر.

2. التوصيات الموجّهة إلى الدول العربيّة:

- دعوة الدول العربيّة إلى إتاحة البيانات والإحصاءات والمعلومات لوضع مؤشرات لقياس أداء ومخرجات التعليم والبحث العلمي وقياس العائد منه.
- دعوة الدول العربيّة إلى تنويع مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي وذلك من خلال:

- الوقف التعليمي البحثي.
- مساهمة مؤسّسات القطاع الأهلي والخاص.
- ترشيد مجانية التعليم .
- زيادة المساهمة الإنتاجية للجامعات.
- الكراسي العلميّة والبحثيّة.
- مساهمات الخريجين.
- الاهتمام ببرامج التعليم الرقمي وضبطها.
- دعوة الدول العربيّة إلى تبادل الخبرات في مجال حوكمة التمويل والممارسات الجيدة.
- دعوة الدول العربيّة إلى تبادل الخبرات والطلاب والأساتذة بين الجامعات والأكاديميات العربية الناجحة.
- دعوة الدول العربيّة إلى دعم صمود الشعب الفلسطيني وحماية مؤسساته التعليمية والجامعية من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة التي طالت الطلاب والأساتذة والبنى التحتية وإدانتها، من خلال ما يلي:
- ✓ زيادة المنح الدراسية المخصصة للطلاب الفلسطينيين في الجامعات العربية،
- ✓ الاستفادة من الأساتذة الفلسطينيين، ومن الخبرات التي تراكمت في فلسطين في مجالات التعليم الإلكتروني والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وتشجيع التعاون بين الجامعات الفلسطينية والجامعات العربية.
- دعوة الدول العربية إلى تعزيز جهود الحكومة الصومالية في النهوض بقطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي من خلال دعم مؤتمر المانحين الذي ترعاه دولة الكويت ومنظمتي الألكسو والإيسسكو.

3. التّوصيات الموجّهة إلى المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم:

- دعوة المنظّمة العربيّة إلى إعداد دراسة معمّقة عن الوقف التعليمي والبحثي وسبل نشر ثقافة هذا التمويل.
- دعوة المنظمة لتنظيم ورشة عمل حول "التعليم العالي وإشاعة الفكر التثويري للتصدي للظرف" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بجمهورية مصر العربية والتنسيق مع الدول العربية،
- دعوة المنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم إلى مراجعة مسمّى المجلس المقترح ليتوافق مع المهامّ الموكلة إليه، وذلك طبقاً للإستراتيجية العربيّة للبحث العلمي والابتكار، وتعديل النظام الأساسي المقترح وفق المهامّ والأهداف الخاصّة باللّجنة المقترحة.
- تفويض المجلس التنفيذي للمنظّمة باعتماد مشروع النظام الأساسي للجنة بعد التأكّد من استكمال الصياغة.

تحديد مكان وزمان عقد المؤتمر السادس عشر:

تكليف المنظمة بمخاطبة وزارات التعليم العالي في الدول العربية للتنسيق بخصوص اختيار موضوع المؤتمر ومكانه.

الجلسة الختامية:

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر الخامس عشر في تمام الساعة 17.30 من يوم الخميس 25 ديسمبر 2015، وفيها ألقى معالي الأستاذ الدكتور عبد الله حمد محارب المدير العام للمنظّمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم كلمة جدّد فيها الشكر إلى جمهوريّة مصر العربيّة قيادة وحكومة وشعباً، وإلى الأستاذ الدكتور أشرف الشحي على كرم الضيافة، كما توجه بالشكر إلى الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاحتضانها مقر المؤتمر وحسن الاستقبال، وطلب من الدول العربية التعاون مع المنظمة في تنفيذ توصيات المؤتمر.

ثم ألقى معالي الأستاذ الدكتور أشرف الشحي رئيس المؤتمر الخامس عشر لوزراء التعليم العالي في الوطن العربي الكلمة الختامية التي بدأها بتوجيه الشكر إلى وفود الدول العربيّة وممثلي المنظّمات المشاركة في المؤتمر على ما بذلوه من جهود جادّة ومخلصة خلال المناقشات التي دارت أثناء الاجتماعات، ثم أكّد

على أهمية التوصيات التي اعتمدها المؤتمر متمنياً عليهم الحرص على متابعة تنفيذها بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. واختتم كلمته بتجديد الشكر إلى جميع الوفود المشاركة في المؤتمر متمنياً لهم العودة بسلامة الله إلى أوطانهم.

كما رغب المشاركون في المؤتمر برفع برقية شكر وتقدير إلى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية.

والله موفق،،،